

على غرار الحديث عن اسقاط الحكومة يؤشر البعض إلى بداية «تفتت» داخل «الترويكا» على خلفية ما تشهده أحزاب الائتلاف من تجاذبات داخلية وتحديدًا حزبي المؤتمر والتكتل. بعد موجة الإستقالات من التكتل وبوادر الإنقاسامات صلب المؤتمر.

و يتم الربط في بعض الأوساط بين هذه الخلافات الداخلية في الحزبين وبين رفض أطراف داخلية في هذه الأحزاب لإنساق قياداتها نحو توجهات «لنهضة» أو انخراط بعض الأعضاء من حزبي التكتل و«لمؤتمر» في توجهات عامة تشهدها الساحة السياسية وهدفها التصدي «لخطر» تغول أحزاب الأغلبية وتحديدًا «النهضة» بالاعتماد على خيار زعزعة الائتلاف من الداخل وإضعاف المجلس التأسيسي.

ولمعرفة مدى وجهة هذا الطرح عرضت «الصباح» الموضوع على عدد من المنتمين للمشهد السياسي من داخل الحزبين المعنيين بمسألة التجاذبات بالإضافة إلى محللين ومتابعين للشأن السياسي. وطرحت عليهم التساؤل التالي «هل نحن فعلاً أمام بداية «تفتت» للإئتلاف الحاكم قد تتضح معالمه أكثر فأكثر بمرور الوقت والتقدم في صياغة الدستور وما سيطرته من خلافات جوهرية بشأن عديد القضايا؟

تفتت أم مجرد مخطط

يناصر الأستاذ الصادق بلعيد أستاذ القانون الدستوري الفكرة القائلة أنه لأسباب داخلية في «لترويك» هناك بداية «تفتت» ستظهر أكثر فأكثر مع التقدم في صياغة الدستور والإقتراب من لحظة الحقيقة - كما سماها محدثنا - بالوصول إلى المشاكل الأساسية التي ستظهر عمق الاختلاف بين مكونات الإئتلاف ودخل كل حزب من الأحزاب المتحالفة مع «النهضة».

ويعتبر الأستاذ الصادق بلعيد أن «لتكتل» قادر على الصمود في هذه المرحلة على عكس «لمؤتمر» قديكون تأثره أكثر وضوحاً لوجود أطراف داخله في إرتباط وثيق مع توجهات حزب الأغلبية داخل «الترويك».

من جهته يشير محمد بنور الناطق الرسمي باسم التكتل إلى وجود تخطيط «ميكيا في» بدأ بعض الأطراف في استعماله وفي أجندتهم توجهها نحو إرباك «الترويك» عبر إضعاف التكتل والمؤتمر ليسقط الإئتلاف.

واعتبر بنور ذلك حسابات خاطئة ومناورات ومخططات لن تؤثر على التكتل لأنه حزب عريق لم يولد بعد 14 جانفي وعائلته السياسية الموجودة منذ السبعينات قادرة على التعاطي مع الوضع الحالي ومع من يشنون الحرب على التكتل من جهة وعلى رئيس المجلس التأسيسي من جهة أخرى. على حد تعبيره.

ويضيف محمد بنور «لكن نحن إذ سنشهر الحرب فستكون ضد البطالة والفقر وانخراط التوازن الجهوي .. لأن دخول الإئتلاف كان على أساس المصلحة الوطنية والحسابات الضيقة لن تؤدي إلى نتائج»

كما يعتبر محدثنا أن حبل الكذب والمغالطة قصير وسرعان ما ستضح للرأي العام خيوط المؤامرة لأن محاربة النهضة وإخراجها من السلطة نظرة قصيرة فبالنهضة ليست في الحكم بل في الشارع» كما أنه على رأس النهضة هناك مخاطبين أكفاء يمكن الحديث معهم والوصول معهم إلى وفاق على غرار ما تم في موضوع الشريعة مصدراً للدستور».

ونفى الناطق الرسمي باسم التكتل وجود أزمة داخل الحزب مشيراً إلى وجود مناضلين لهم نضج سياسي هم بصدد ترتيب صفوفهم وسيعلم قريباً عن ترتيب البيت وإقحام العديد من الطاقات والكفاءات في مواقع القرار في الحزب.

الخلاف ليس سياسياً

أما فيما يتعلق بالوضع الحالي داخل المؤتمر وامكانية اعتباره مؤشراً لبداية تفتت داخل الترويك فيؤكد سمير بن عمر عضو المكتب السياسي أن الخلاف ليس خلافاً سياسياً وأن المسألة تدرج في سياق تجاذبات وخلافات وحراك تشهده جميع الأحزاب دون استثناء.

وأقر سمير بن عمر بوجود حوار داخل المؤتمر للوصول إلى حل للخلافات الأخيرة داخل الحزب سيتم إعلام الرأي العام بكل مستجداتها.

من جهتها وإن رفضت نزيهة رجبية أم زياد المستقيلة مؤخراً من «لمؤتمر» الحديث عن طبيعة الخلاف داخل الحزب وتقول أنها طوت الصفحة، لكنها في المقابل تعتبر أن الصراعات داخل الأحزاب يمكن نظرياً أن تؤثر على «لترويك» إذا ما كانت هذه الخلافات قائمة حول الحلف. وهو ما لا تميل إليه محدثنا التي تعتبر الخلافات في «لتكتل» و«لمؤتمر» خلافات حزبية داخلية أكثر منها شيء آخر.

في المقابل تقول أم زياد إن «تفتت» الترويك اليوم خطأ فادح لأنه يعني العودة إلى مربع البداية وإضاعة المزيد من الوقت مقابل أوضاع إقتصادية واجتماعية لم تعد تحتل التأجيل وتطلب السير إلى الأمام. وتشير أم زياد إلى أنه على الجميع دون استثناء سواء في المعارضة أو في الإئتلاف السعي إلى عدم «تفتت» الحلف الذي قام وإذا وجدت نقائص يمكن اصلاحها.

وبشأن إمكانية تعمق الخلافات في «لترويك» مع التقدم في كتابة الدستور بينت أم زياد أن نظرية الإئتلاف تشمل الحكومة ولن تكون هناك «رويك» لكتابة الدستور والتصويت على الدستور سيكون شخصي وقد لا يلتزم النائب باتباع كتلته على حساب قناعاته وتوجهات من انتخبوه للمجلس التأسيسي.

المصلحة في الإئتلاف

ومن وجهة نظر علم الاجتماع السياسي يقول سالم لببض أن تفتت الترويك يتعلق باللعبة الديمقراطية أكثر من علاقته بالترويك لأن بعض الأطراف من خارج الإئتلاف لا يرضيهما الوضع وهي تعمل على إحداث بعض التجاذبات الداخلية في بعض الأحزاب لا سيما في المؤتمر والتكتل لفك الارتباط مع النهضة وبالتالي بنهار الإئتلاف الحكومي.

وفي المقابل لا توجد مؤشرات على تكتل بديل يمكن أن يقود العملية السياسية لأن الأحزاب الأخرى تنخرها التجاذبات الزعامية التي حالت دون تكتلها.

ويتصور محدثنا أن مصلحة الأطراف الثلاثة في الإئتلاف ستبقى قائمة ما لم تكن هناك ضغوطات خارجية حقيقية ترغب في انهيار الحكومة. لأن الضغوطات الداخلية تبقى إلى حد الآن محدودة من قبل القوى السياسية التي هي في حاجة إلى إثبات مصداقيتها.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 06/03/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com